انعدام المساواة في لبنان: فجوة في اتّساع

E/ESCWA/CL2.GPID/2022/Policy Brief.5

مقدمة

يعيش اللبنانيون اليوم تصوراً وشعوراً عن الفساد المستشري وانعدام المساواة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وتشاؤماً عميقاً حول التحسينات الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل القريب. وقد كشف استطلاعٌ أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مؤخراً حول هذه القضايا أنّ اللبنانيين، على عكس أقرانهم في تسعة بلدان عربية أخرى، سلّطوا الضوء على الفساد باعتباره السبب الرئيسي لانعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية المتفشي في بلدهم[1].

وانعدام المساواة ليس بالحالة الغريبة على لبنان: فالنسبة الأغنى من السكان البالغة 10 في المائة تمتلك ما يقرب من 70 في المائة من إجمالي الثروة الشخصية المقدرة[2]، والهيكل الاقتصادي الأوليغارشي يمنع حدوث حركة تصاعدية. لهذا السبب يبقى انعدام المساواة مستوطناً ومتأصلاً بعمق. وهيكلية النظام السياسي هي كذلك في حالة انعدام للمساواة، حيث المقاعد الحكومية والبرلمانية والمناصب العليا في الإدارة تتوزّع على أساس حصص طائفية محدّدة مسبقاً. منذ عام 2019، حلّت بالبلد أزمات كثيرة تسبّبت بشلل بدءاً

بالانهيار المالي المفاجئ والمدمّر الذي أدّى إلى تجميد الحسابات المصرفية بالعملات الأجنبية، وهروب رؤوس الأموال بمليارات الدولارات التي يملكها الأغنياء لأنّها لم تكن تخضع لأيّ قانون لمراقبة رؤوس الأموال[3]. وفي عام 2020، تسبّب الانفجار الكبير في دمار أجزاء كبيرة من بيروت وأدّى إلى نزوح مئات العائلات التي فقدت منازلها ومؤسساتها التجارية. وسرعان ما أعقبت هذا الانفجار هجرة واسعة النطاق للأدمغة وتدهورٌ حاد في الخدمات العامة والاجتماعية. كما أدّى تفشي جائحة كوفيد-19 إلى إغلاق الشركات بنسب غير مسبوقة، وتسريح العمال بأعداد كبيرة، واضطرابات اقتصادية شديدة.

وقد أمعن تعاقب الأحداث هذا على مدى السنوات الثلاث الماضية في تعميق فجوات انعدام المساواة وعجّل في إفقار العديد من الفئات الضعيفة، لا سيّما في المناطق المهمّشة. ونتيجة الأزمة التي طالت العملات الأجنبية بسبب الانهيار المالي، رفعت الحكومة الإعانات عن السلع الأساسية، وأمسى حصول غالبية الناس على الخدمات الأساسية باهظ التكلفة. فإمدادات الطاقة الكهربائية لا تتعدّى الساعتين يومياً، ولا تصل إطلاقاً إلى بعض المناطق المحرومة. وبنتيجة تعليق الدعم على أسعار الوقود غرقت معظم المناطق الفقيرة والريفية في الظلام، باستثناء الأسر المعيشية الغنية التي تستطيع تحمّل تكاليف المولدات الخاصة. أمّا الأسباب الرئيسية وراء التوزيع غير المتكافئ للثروة فهو الفساد والمحسوبية والزبائنية، وعدم كفاءة مرافق الخدمات، وانعدام التوازن في حصول الفئات الاجتماعية الفقيرة على الخدمات.

تقييم الأثر

التصوّرات بشأن المساواة الاجتماعية والاقتصادية

أُجري مسح حول انعدام المساواة شمل تصورات عيّنة تمثيلية من السكان اللبنانيين، وعينات أخرى من تسعة بلدان عربية. فاعتبر اللبنانيون في ردودهم على المسح، على عكس أقرانهم من العرب، أنّ الفساد هو السبب الرئيسي لانعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وجاءت نظرتهم قاتمة ومتشائمة حيث اعتبر 40 في المائة من المجيبين أنّ أيّ تحسّن في المساواة الاجتماعية والاقتصادية لن يتحقق في السنوات الخمس المقبلة، ولم يتوقّع 60 في المائة من الحكومة توفير وظائف لائقة في المستقبل القريب، بل توقعوا مزيداً من فرص العمل في القطاع الخاص، أو من خلال تمويل المبادرات الفردية التي تقدّمها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وعلى عكس البلدان العربية التسعة الأخرى التي شملها المسح، يعتقد 67 في المائة من اللبنانيين الذين شملهم المسح أن انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية كامل في لبنان اليوم (الشكل 1)، أي ضعف المتوسط الإقليمي البالغ 27 في المائة. وكانت نظرة ردود اللبنانيين على المسح شديدة التشاؤم، حيث لم تتعدّ 2 في المائة نسبة اللبنانيين الذين اعتبروا في ردودهم أن المساواة الاجتماعية والاقتصادية الكاملة موجودة حالياً.

الشكل 1. انعدام كامل في المساواة الاجتماعية والاقتصادية (النسبة المئوية)

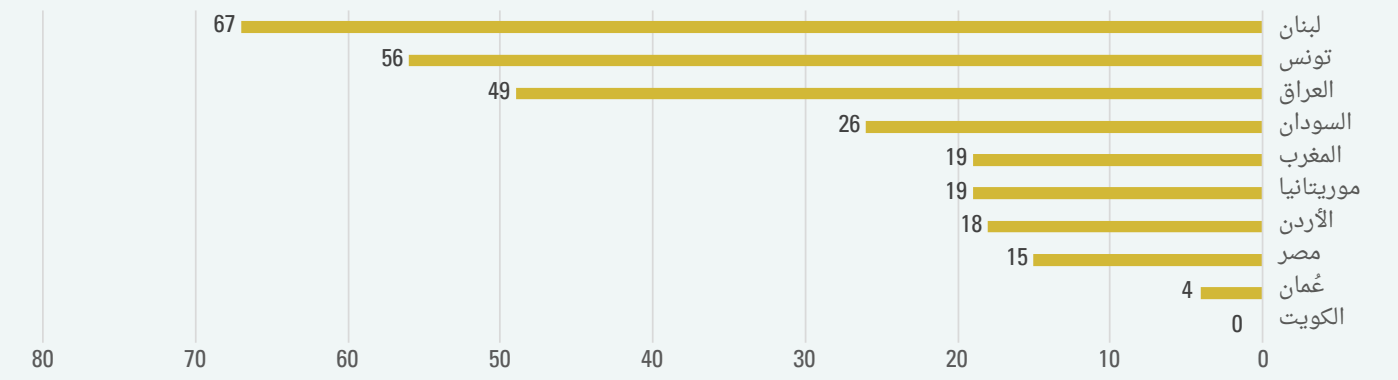

المصدر: Ipsos-ESCWA Opinion Poll on Social Inequality, 2022.

كذلك يتوقع 6 في المائة فقط من اللبنانيين الذين شملهم المسح مزيداً من المساواة الاجتماعية والاقتصادية في السنوات الخمس المقبلة، وهذه النسبة أقلّ بكثير من المتوسط الإقليمي البالغ 26 في المائة، في حين يتوقع 40 في المائة أن يشهد المستقبل مزيداً من انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية، مقارنة بالمتوسط الإقليمي البالغ 16 في المائة.

ورداً على السؤال حول تصنيف التدخلات الحكومية الأحد عشر الأفضل التي هدفت إلى معالجة انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية، صنّف 65 في المائة من اللبنانيين في ردودهم على المسح أنّ "مكافحة الفساد" هي من أبرز أولوياتهم من أجل تحسين المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وهذه النسبة أعلى بكثير من الردود الواردة من البلدان التسعة الأخرى (الشكل 2).

التشاؤم بشأن مستقبل الوظائف في لبنان مرتفع جداً، حيث يتوقّع 60 في المائة من اللبنانيين الذين شملهم المسح ألاّ توفر الحكومة وظائف لائقة ومنتجة في السنوات الخمس المقبلة. كذلك، ذكر أكثر من نصف المجيبين (54 في المائة) أن استحداث مزيد من فرص العمل في القطاع الخاص يليه تزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بمزيد من التمويل تُعتبر من أبرز الأولويات التي تهدف إلى تعزيز فرص العمل في لبنان.

ويعتبر اللبنانيون الفساد العقبة الرئيسية أمام معالجة انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وتشير تصورات المستجيبين اللبنانيين إلى أن قضايا الحكم والاقتصاد السياسي تحل محل أي أولوية أخرى. كما أنها تعكس السخط وانعدام الثقة في أداء الطبقة الحاكمة، بغض النظر عن حزم الإنقاذ الاجتماعية والاقتصادية المحتملة. وهذه الآراء مشتركة بين محافظات لبنان (الشكل 3)، ولكنها أعلى بكثير في المناطق المهمشة تاريخياً مثل عكار والجنوب (76 في المائة و75 في المائة على التوالي).

ويرغب اللبنانيون في التماس جهود جادة تُبذل من أجل الحدّ من الفساد، وقطاع خاص أكثر صلابة، ومزيداً من الاستثمارات في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزيزاً في قطاع ريادة الأعمال، وإصلاحات في النظام التربوي. وقد تفسِّر عدّة عوامل إصرار اللبنانيين على مكافحة الفساد باعتباره أولوية رئيسية، إذ إنّهم يعتقدون، كما اقترحت المنظمات الدولية، أنّ الأزمة الاقتصادية الحالية سببتها النُخب الحاكمة التي خنقت موارد بلدهم واحتكرت الوظائف الحكومية والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الرئيسية. وبالتالي، فإن الخروج من فخ انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية الذي يجد لبنان نفسه فيه يتطلب اعتماد نَهجٍ متعدد الطبقات يُنفذ على مراحل.

الشكل 2. الإجراءات الحكومية الهادفة إلى تحسين المساواة الاجتماعية والاقتصادية (النسبة المئوية)

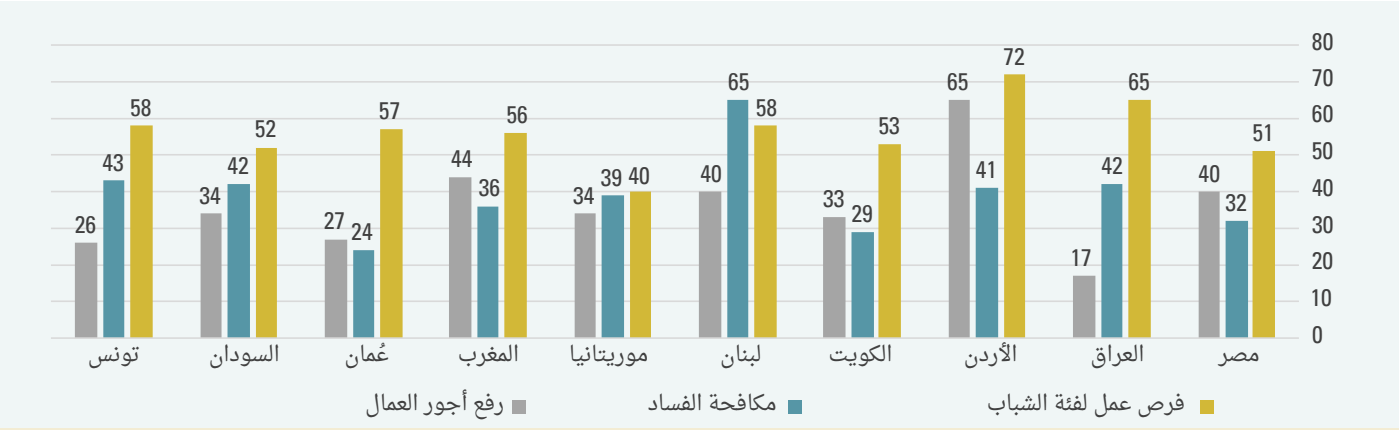

المصدر: Ipsos-ESCWA Opinion Poll on Social Inequality, 2022.

الشكل 3. الانعدام الكامل في المساواة الاجتماعية والاقتصادية في لبنان اليوم (النسبة المئوية)

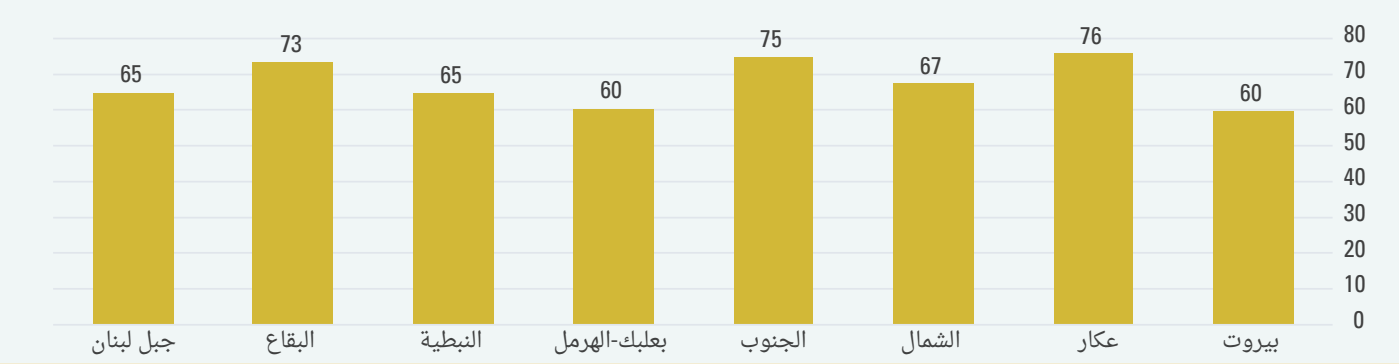

المصدر: Ipsos-ESCWA Opinion Poll on Social Inequality, 2022.

التوصيات بشأن السياسات

الفساد والمحسوبية وانعدام المساواة في لبنان هي مزيج متفجر أثار احتجاجات ضخمة في الشوارع تطالب برحيل الطبقة الحاكمة، ووضع حدٍّ للفساد المستشري الذي يعتبره الناس السبب الأساس في انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية في بلدهم. ففي أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت في 15 أيار/مايو 2022، وفي ظل خطة إنقاذ وشيكة مع صندوق النقد الدولي، أُتيحت للبنان فرصة من أجل إنعاش اجتماعي واقتصادي لا ينبغي تفويتها. وفي ما يلي مزيج من التوصيات التي تقترح الإسكوا تنفيذها على مستوى السياسات.

- في المدى القريب، ينبغي أن تواصل الحكومة اللبنانية مساعدة الفئات الضعيفة والأسر الأشد فقراً من خلال برامج فعالة ومتسقة هدفها توفير الحماية الاجتماعية، مثل برنامجي أمان وهادي اللذين أطلقتهما وزارة الشؤون الاجتماعية. ويجب أن تشكّل هذه المساعدة عنصراً رئيسياً في أي خطة إنقاذ تتفاوض الحكومة بشأنها مع صندوق النقد الدولي في المستقبل القريب، وجزءاً من استراتيجية وطنية مستدامة أوسع نطاقاً بهدف توفير الحماية الاجتماعية.

- أمّا قطاع الطاقة، لا سيما إمدادات الكهرباء، فهو يمثّل فساد الدولة وهدرها وسوء إدارتها. لن يؤدي إصلاح القطاع وتحسين إمدادات الطاقة تدريجياً إلى تحسين فرص الحصول على هذه السلعة الأساسية فحسب، بل سيشكّل ذلك أيضاً اختباراً حاسماً لإرادة الدولة في إحداث التغيير. بالمقابل، ينبغي أن يكون التعجيل في الانتقال نحو مصادر الطاقة المتجدّدة والحدّ من الاعتماد على زيت الوقود الذي يتفاقم انعدام القدرة على تحمل تكاليفه أولوية وطنية.

- في المدى القريب، ينبغي أن تركز السلطات اللبنانية جهودها على استعادة الثقة في المؤسسات العامة عبر اتخاذها سلسلة من تدابير الكسب السريع بحيث تضع وتنفّذ خطة عاجلة، على سبيل المثال، هدفها إصلاح البنية التحتية المتهالكة التي عفا عليها الزمن، بمساعدة القطاع الخاص والمجتمع الدولي. وينبغي أن تقترن هذه الجهود بتدابير صارمة هدفها ضمان الشفافية والمساءلة في التنفيذ.

- يجب أن تركز خطط الإنقاذ الوشيكة على تعزيز الطبقة الوسطى من خلال تمويل مبادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الإبداعية والمبتكرة في جميع أنحاء لبنان، مع ضمان برنامج تنفيذ عادل ومتوازن. وإذا ما استُعيدت بنية تحتية معقولة في مجال الأعمال التجارية، فإن الاستثمارات الميسورة التكلفة في مبادرات مثل مركز الاتصال الإقليمي، والمجمع الصناعي، ومختلف مبادرات السياحة وريادة الأعمال الاجتماعية التي يطلقها الشباب المتعلمون يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة في تشجيع المواهب والمهارات على البقاء في البلد.

- يتعيّن على السلطات اللبنانية أن تركّز على مراجعة المناهج التعليمية وأن تضمن توافقها مع متطلبات سوق العمل السريع التغيُّر. ويجب إنجاز هذه المراجعة في سياق خطة وطنية هدفها إصلاح قطاع التعليم، والارتقاء بمكانة المدارس والجامعات الحكومية، واستعادة دورها في إعداد أجيال قادمة قادرة على تبوء وظائف لائقة.

- أدّى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى زيادة الضغط على الظروف المالية في الأسر المعيشية بينما تحاول هذه الأخيرة التعامل مع التضخم. كذلك أدّى الانخفاض السريع في قيمة العملة ونقص المواد الأساسية، بما فيها الأدوية، إلى زيادة معدلات تضخم الأغذية المرتفعة أساساً، والتي بلغت في شباط/فبراير 2022 نسبة 396 في المائة[4]، بارتفاع من 154.8 في المائة في عام 2021، و84.9 في المائة في عام 2020. أمام هذا الواقع، لا بدّ من تدخّل فوري من أجل تحقيق الاستقرار في العملة والحدّ من التضخم المتسارع، وخطة هدفها مراجعة الأجور وتعديل النفقات بمساعدة المجتمع الدولي.

الحواشي

1 Ipsos-ESCWA Opinion Poll on Social Inequality, 2022.
2 الفقر في لبنان: التضامن ضرورة حتمية للحد من آثار الصدمات المتعدّدة والمتداخلة.
3 Yale School of Management, Part III of crisis in Lebanon: public protests, COVID-19 crisis, and international support, 2020.
4 www.cas.gov.lb/index.php/key-indicators-en.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA
ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار.

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

22-00807